تـنـمية الرافديـن

العدد ١٢٢ المجلد ٣٨ لسنة ٢٠١٩

سياسة تنمية الصادرات وأثرها في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤)

Export Development Policy and its Impact on Economic Growth in Malaysia Period (1990 - 2014)

سمير حنا بهنام

مدرس- كلية الإدارة والاقتصاد

جامعة الحمدانية

samirshoshandi@gmail.com

Samir H. Behnam

Lecturer- Faculty of Management and Economics

Al-Hamdania University

تأريخ استلام البحث ٢٠١٨/١١/٢١ تأريخ قبول النشر ٢٠١٩/٦/١٢

المستخلص

يعد النمو الاقتصادي من أهم مؤشرات رفاهية وازدهار المجتمع، إذ تؤدي التجارة الخارجية دوراً فعالاً في مختلف المجالات، وللصادرات دور أساس بوصفها محركاً للنمو الاقتصادي، لذا تحتل الصادرات أهمية كبيرة في التجارة الخارجية، لأنها تؤدي دوراً مهماً في مجال التنافسية في الأسواق العالمية. بدأت الدول الآسيوية بتطبيق إستراتيجية جديدة بعد الأزمات الاقتصادية (١٩٩٧و٢٠٠١ و ٢٠٠٨) وبضمنها ماليزيا التي تعتمد على تقليص دور القطاع العام في إدارة عمليات التنمية و إحداث تغيرات هيكلية في تسريع النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد على نوع محدد من الصادرات وعدم تلبية متطلبات الأسواق العالمية نتيجة التطورات الكبيرة في التقنيات الحديثة والمتطورة. يهدف البحث الى التعرف على أثر تنمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٤)، أما فرضية البحث فتتمثل في إن لتنمية الصادرات آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالاعتماد على جملة من السياسات والأليات لتنفيذها وفي إطار أنموذجي قياسي اقتصادي تطبيقي بجمع المعلومات والبيانات من المصادر الرسمية ومواقع الانترنت، فضلاً عن استخدامه الأسلوب النظري والكمي في التحليل للتوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات.

الكلمات المفتاحية *: تنمية الصادرات، النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية.*

Abstract

Economic growth is one of the most important indicators of the well-being and prosperity of society. Foreign trade plays an active role in various fields and exports play a fundamental role as an engine of economic growth. Exports are therefore important in foreign trade because they play an important role in the competitiveness of international markets. Asian countries began implementing a new strategy after the economic crises (1997, 2001 and 2008), including Malaysia, which depends on reducing the role of the public sector in the management of development processes and introducing structural changes in accelerating economic growth and not relying on a specific type of exports modern and sophisticated. The research aims to identify the impact of export development on economic growth in Malaysia for the period 1990-2014. The hypothesis of research is that the development of exports has positive effects on economic growth in the long run based on a set of policies and mechanisms to implement them. Data from official sources and Internet sites, as well as using the theoretical and quantitative method of analysis to arrive at a set of results and proposals.

Keywords: *export development, economic growth, foreign trade .*

المقدمة

أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية مثل (دونيس روبير تسون D. R. Tsun) سنة ١٩٤٠، أن أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، تعتمد بشكل كبير على النمو الاقتصادي والذي يعتمد بدوره على التجارة الخارجية متمثلاً بمختلف الصادرات. وتعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها، وتحاول الابتعاد عن الاحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي الى آخر غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير، لذلك تعتمد استراتيجية تنمية الصادرات على جملة من السياسات والاجراءات المالية والضريبية والكمركية والتجارية وخلق أطار مؤسسي لمرافقة وتحفيز المؤسسات المحلية على التصدير، ومن ثم المنافسة في الأسواق العالمية باستخدام برامج يتم عن طريقها تأهيل وتنمية الصادرات .

أهمية البحث

تحتل الصادرات أهمية كبيرة في التجارة الخارجية، لأنها تؤدي دوراً مهماً في مجال التنافسية في الأسواق العالمية.

مشكلة البحث

بدأت الدول الآسيوية بتطبيق استراتيجية جديدة بعد الأزمات الاقتصادية (١٩٩٧ و٢٠٠١ و ٢٠٠٨) وبضمنها ماليزيا تعتمد على تقليص دور القطاع العام في إدارة عمليات التنمية وإحداث تغيرات هيكلية في تسريع النمو الاقتصادي وعدم الاعتماد على نوع محدد من الصادرات وعدم تلبية متطلبات الأسواق العالمية نتيجة التطورات الكبيرة في التقنيات الحديثة والمتطورة .

هدف البحث

يهدف الى التعرف على أثر تنمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة ١٩٩٠-٢٠١٤، وإبراز دور قطاع التجارة الخارجية والصادرات أساساً في زيادة النمو الاقتصادي.

فرضية البحث

إن لتنمية الصادرات آثاراً إيجابية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالاعتماد على جملة من السياسات والأليات لتنفيذها.

منهجية البحث

تم استخدام الأسلوب النظري والكمي في التحليل للتوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات، إذ تسعى استراتيجية تنمية الصادرات بوصفها إحدى الاستراتيجيات التنموية إلى تعظيم المنافع من الميزة النسبية المكتسبة وخلق ميزات تنافسية جديدة.

أولاً- الإطار النظري للبحث

١. دور الصادرات في نماذج النمو الاقتصادي

قام العديد من الاقتصاديين بدراسات مختلفة نتج عنها بناء نماذج للنمو الاقتصادي ومن أهمها أنموذج (كند لبيركر Kindle Berger) الذي يعالج أثر التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي في ضوء الواقع التاريخي، فقد أوضح بأن الصادرات يمكن أن تقوم بدور القطاع القائد للنمو لما يقوم به قطاع التصدير من نقل عوامل النمو الى سائر قطاعات الاقتصاد القومي، والتي تتوقف على مدى اتساع الروابط الامامية والخلفية التي ينسجها هذا القطاع والتي تتوقف بدورها على هيكل الصادرات ونوعية السلع المنتجة والفن الإنتاجي المستخدم، وأوضح أن العلاقة بين نمو الصادرات ونمو الدخل المحلي هي علاقة إنمائية تراكمية، إذ يؤدي نمو الصادرات الى مزيد من ارتفاع معدلات نمو الدخل والتي تؤدي الى زيادة القدرة التنافسية التي تتمتع بها الدولة نتيجة انخفاض الأسعار النسبية للمنتجات على أثر ارتفاع مستوى الإنتاجية، وهذا يدفع إلى ارتفاع معدل نمو الصادرات مرة أخرى، وتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات والنمو (الخزرجي، ٢٠٠٧، ٣٨)، تعرض هذا الأنموذج إلى عدة

انتقادات من أهمها إهماله لوضع ميزان المدفوعات وإغفاله دور السياسات الاقتصادية المحلية أنموذج (بيركرمان Beckerman) يشرح تفسير سرعة معدلات النمو الاقتصادي في أوربا في الخمسينيات من القرن الماضي في ظل توقعات مستويات الطلب الاحتمالي على منتجاتها ودور الصادرات بالأسواق المحلية والدولية، فتوافر مستويات مرتفعة من الطلب المتوقع يصاحبه ارتفاع في معدلات الاستثمار ومستوى الإنتاجية للمدخلات من العمل ورأس المال، ومن ثم زيادة الصادرات مرة أخرى (حشمة،٢٠١٣، ١٥٢)، وتستمر الحركة الدائرية بين الصادرات ونمو الدخل في ظل الفرضيات التي استند عليها الأنموذج ووجود علاقة إيجابية بين نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي نتيجة للمنافع المباشرة وغير المباشرة المترتبة على نمو الصادرات، وتوقف مستوى الأجر على مستوى الإنتاجية (إلا أن الأجور لا تزداد بمعدل الزيادة نفسه في الإنتاجية، وتوقف مستوى الأسعار على العلاقة بين الأجور والإنتاجية فإذا ارتفعت الإنتاجية بمعدلات أعلى ستنخفض الأسعار، وتظهر المزايا التنافسية للدولة وبالعكس (غزال،٢٠٠٤، ١١٣)، وجهت لهذا الأنموذج عدة انتقادات من أهمها إهماله لإثر زيادة الدخل في نمو الاستيرادات بما ينعكس على تدهور ميزان المدفوعات . أنموذج (لام فالوسي Lamfalussy) تقوم فكرته على ما يصاحب نمو الصادرات من توسع في الطلب على المنتجات المحلية بما يوفر من حافز للتوسع في الاستثمار، بمعنى أن نمو الصادرات يؤدي الى نمو الناتج المحلي بارتفاع معدل التكوين الرأسمالي، وركز على ما يصاحب زيادة الدخل من زيادة في الاستيرادات، ويشار به كمساهمة له في نظرية النمو في الاقتصاد المفتوح (Agosin, 2009, 28) . أنموذج (جنري – ستروات Chenery – Straut) يبحث هذا الأنموذج بين التجارة الخارجية والناتج المحلي بالدول الأقل نمواً واعتمد على تقسيم عوائق النمو الاقتصادي فيها على ثلاثة أنواع، وهي ندرة المهارات البشرية والقدرات التنظيمية والحدود المقيدة للاستثمار نتيجة قلة المدخرات المحلية ورأس المال المتاح اقتراضه من الخارج وتقييد حجم الاستيرادات الضرورية للنمو بمستوى كل من الصادرات وصافي القروض الأجنبية (حاجي،٢٠٠٥، ٣٢)، وركز هذا الأنموذج على فجوة الادخار الناتجة عن العلاقة بين الاستثمار ومعدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي عن طريق المعامل الحدي لرأس المال من جهة ومعدل نمو المدخرات من جهة أخرى وفجوة التجارة الخارجية المتولدة من اختلاف معدل نمو الصادرات الذي يتحدد خارجياً وفقاً لظروف السوق العالمية، والاستيرادات الضرورية لتحقيق معدل النمو المستهدف والتي تعد عنصراً اساسياً فيه (صديق، ٢٠٠٥، ٧٦)، ويوضح أيضاً أثر التغير في معدل نمو الصادرات على معدل النمو المتوقع بافتراض ثبات التدفقات النقدية الخارجية بتأثير الصادرات في فجوة التجارة دون أن يكون لها تأثير على فجوة الادخار، ومن أهم الانتقادات الموجهة لهذا الأنموذج تحديد دور تأثير الصادرات في المدخرات وبخاصة مع ارتفاع الميل للادخار في قطاع التصدير مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى، فضلاً عن ارتفاع المدخرات الحكومية المعتمدة اساساً على الايراد الضريبي المتولد من التجارة الخارجية (السكران، ٢٠٠٢، ٨٧). أنموذج (ميزلس Maizels) يهدف هذا الأنموذج إلى تحديد نمو الدخل المحتمل في ضوء تحديد كل من فجوة التجارة وفجوة المدخرات المحلية وتحديد معدل نمو الصادرات المتوقع لتحقيق معدل نمو الدخل المستهدف بفرض معرفة حجم رأس المال الأجنبي المتدفق من الخارج (Aditya, 2011, 17)، ويتم عمل هذا الأنموذج بعلاقتين أساسيتين هما العلاقة بين الاستيرادات من السلع الرأسمالية والقدرة على الاستيراد التي تحدد اساساً بقيمة الصادرات المنظورة وغير المنظورة، فضلاً عن تدفق رأس المال طويل الأجل، والعلاقة بين الاستيرادات من السلع الرأسمالية ومستوى الاستثمار بما يعكس أثر الصادرات في الاستثمار بتحديد القدرة على الاستيراد، تعد الصادرات في هذا الأنموذج من المحددات الرئيسة للنمو الاقتصادي في الدول النامية لدورها في دعم القدرة الاستيرادية وانعكاس ذلك على التكوين

الرأسمالي، فضلاً عن إدخال الصادرات كمتغير رئيس في تفسير الادخار على أثر ارتفاع الميل للادخار في قطاع التصدير عن أي قطاع أخر واعتماد المدخرات المحلية بشكل واضح على الضرائب من التجارة الخارجية، فضلاً عما يصاحب النمو الثابت في الصادرات من ارتفاع الميل الحدي للادخار (United Nations, 2004,54) .

هناك نماذج أخرى حديثة لدوال الإنتاج والصادرات هي إحدى المتغيرات المفسرة للنمو ومن أهمها أنموذج (تايلر Tyler) الذي استخدم (دالة أنتاج لكوب دوكلاص Cob Douglos) وأدخل الصادرات ضمن المتغيرات المفسرة لنمو الناتج المحلي ورصيد رأس المال وقوة العمل وثابت التقنية وطبق على عينة من الدول النامية للمدة (١٩٦٠ – ١٩٧٧) بهدف اختبار الفرضية القائلة بأن نمو الصادرات يزيد من الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج وما يصاحبها من آثار الحجم والوفورات الخارجية (Agosin, 2007, 15) ، توضح النتائج التي توصل اليها بأن الصادرات والتكوين الرأسمالي لهما دور في نمو الناتج المحلي، وعند استبدال الصادرات الإجمالية بالصادرات الصناعية التحويلية يرتفع معامل التحديد R^2 ، ليؤكد بأن الصادرات الصناعية تقوم بدور أكبر في تفسير النمو الاقتصادي (Pacbeco, 2008, 16). أنموذج (ميشلوبلوس وجوي Michalopoulos and Joy) إذ قام بفحص العلاقة بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي باستخدام دالة إنتاج مشابهة لدالة (كوب دوكلاص Cobb Douglos) إلا أنه قام بتقسيم رأس المال إلى مكونيه المحلي والأجنبي وأدخل الصادرات كإحدى المتغيرات المفسرة لمعدل نمو الناتج، وشملت الدراسة (٣٩) دولة نامية للمدة (١٩٦٠– ١٩٦٩)، عكست النتائج العلاقة الإيجابية الواضحة بين نمو الصادرات ونمو الدخل على أثر المنافع التقليدية المترتبة في نشاط التصدير (Binti, 2011, 32)، وأرجعت هذه الدراسة معدل الصادرات إلى عدة عوامل منها عوامل خارجية تتوقف على الطلب الخارجي على الصادرات وعوامل أخرى تشمل كافة السياسات المحلية التي تنعكس أثرها في أداء الصادرات فضلاً عن هيكل الصادرات ومدى تنوعه، وأكد هذا الأنموذج على ضرورة تبني هذه الدول لسياسات تشجيع الصادرات بهدف تحقيق النمو مع ضرورة تنويع هيكل الصادرات كمصدر لتمويل الاستيرادات الضرورية للتنمية الاقتصادية (الجوالي،٢٠٠٨، ٦٩) .

٢. علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي

تعود العلاقة بين تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي إلى سنة ١٩٥٠ في الأدبيات الاقتصادية، ففي دراسة لكل من (راؤول بربيش وهانز سنجر R. Prebisch and H. Singer) التي ركزت على أن الصادرات في الدول النامية تعتمد أساساً على السلع الأولية، مما يؤدي إلى تقييد النمو الاقتصادي، ولها تأثير سلبي على معدلات التبادل التجاري وتزيد من تقلبات الدخل، علاوة على ذلك يتعين على هذه الدول منافسة الدول الأخرى في السوق العالمية المصدرة للسلع الأولية (Dogruel, 2011,3)، هذه الآلية تعود أساساً إلى مرونة الدخل المنخفض من الطلب العالمي على السلع الأولية، والطلب على السلع المصنعة يزيد بسرعة أكبر من الطلب على هذه السلع . وفي هذا السياق يشير كل من (برينارد وكوبرBrainard and Cooper) سنة ١٩٦٨إلى أنه أصبح التنويع هدفاً شائعاً للسياسة الاقتصادية في الدول الأقل نمواً، والمشكلة في التركيز على صادرات بعض السلع لا سيما من الموارد الطبيعية تؤدي إلى ارتفاع في سعر الصرف الحقيقي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض في القدرة التنافسية للسلع المتداولة في الأسواق العالمية والذي يعرف باسم المرض الهولندي، وإن وفرة الموارد الطبيعية في هذه الدول يؤدي إلى أضعاف الحوافز في التصنيع (Bebczuk, 2006, 14). وهناك مشكلة أخرى هي التخصص في مجموعة ضيقة من الصادرات التي يمكن أن تحدث عدم استقرار الصادرات في حالة وجود صدمة الطلب السلبي لتلك السلع، وتنويع الصادرات يؤدي إلى استقرار معدلات التصدير، ويجعل الدولة أقل عرضة لهذه الصدمات،

ومن ثم يتم تحقيق الاستقرار من التنويع على حساب فوائد التخصيص الفعال للموارد المرتبطة بالتخصص (صواليلي،٢٠٠٦، ٨٣)، وقام كل من (M. Piazza and Naud) سنة ٢٠٠٨ بتحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والنمو، ووجدا دليلاً على وجود علاقة سلبية بين التركيز على الصادرات من السلع الأولية والنمو الاقتصادي، وهذه النتيجة تشير الى أن تقييد النمو الاقتصادي لم يكن بسبب وفرة الموارد ولكن بسبب تركيز الصادرات على السلع الأولية، مثال الدول الغنية بالموارد في منظمة التعاون والتنمية استراليا وكندا والدول الاسكندنافية قامت في البدء بتصدير هذه الموارد ولكن تمكنت من تنمية وتنويع صادراتها مستقبلاً وبنجاح (Hesse, 2007, 23) .

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الماضية أفكاراً تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك بما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم بشكل يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل وما ينتج عنه من استغلال إمكانية اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، وتشير معظم الدراسات والأبحاث في مختلف الدول إلى أن الدول النامية التي تسجل نمواً في الصادرات تحقق معدلاً أعلى في نمو دخلها القومي، ومادامت الصادرات إحدى المكونات الأساسية للدخل، فمن المتوقع أن يكون هناك ارتباط إيجابي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، لذلك أثارت هذه العلاقة اهتمام العديد من الباحثين والدارسين في هذا المجال بالعديد من الدراسات التجريبية التي تشير في معظمها إلى أن الصادرات تسهم مساهمة فعالة في تحقيق نمو الدخل القومي (الخزرجي، ٢٠٠٧، ٢٨)، فقد أهتم التجار خلال القرنين السادس والسابع عشر واوائل القرن الثامن عشر بضرورة سعي الدولة الى زيادة ما لديها من ثروة ممثلة بكمية الذهب والفضة المتاحة والتي تحدد مدى قوة الدولة، ومن هنا تبدو أهمية وضرورة تشجيع الصادرات بما يسمح بتدفق المعادن النفيسة، وأكدوا على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق أكبر قدر من هذه المعادن هي التجارة الخارجية (سعيدي، ٢٠٠٢، ٨)، إذ يعد (توماس موم T. Mum) أحد رواد هذا المذهب، والذي أكد على أن تصدير فائض الإنتاج يسمح بالنهوض بالطاقة الإنتاجية للدولة وبذلك تطور الهدف من التصدير من مجرد مصدر للمعادن النفيسة الى عامل أساس لتشجيع زيادة الإنتاج وكفاءته، فالهدف النهائي لدى التجار هو تحقيق الفائض من الصادرات للحصول على المزيد من الثروة، وهو وسيلة لتحقيق ازدهار اقتصاد الدولة (Matthee, 2007, 43) . وفي منتصف القرن الثامن عشر تراجع الفكر التجاري مع ظهور ما يسمى بنظرية التوازن التلقائي، فقد ظهرت مفاهيم جديدة ترى عدم الحاجة الى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبذلك أصبحت هذه الفكرة إحدى الدعائم الأساسية في الفكر الكلاسيكي، وأعطى الكلاسيك اهتماماً بالغ الأهمية بنشاط التجارة الخارجية، إذ إهتم المفكر الكلاسيكي الشهير (أدم سميث A. Smith) بالسوق وعده المحور الأول للنمو الاقتصادي فتزداد أهمية وإمكانية تقسيم العمل الدولي مع كل اتساع في حجم السوق، وأكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض من الإنتاج الصناعي، وبذلك أكد على نمو الإنتاج الحقيقي وليس المعادن النفيسة، وأوضح دور الصادرات في توسيع القاعدة الإنتاجية وتحقيق الغلة المتزايدة وتفعيل الاستثمار بالشكل الذي يضمن الحصول على أكبر كفاية ممكنة من استخدامات الموارد المحلية الى جانب اجتذاب رؤوس الأموال الخارجية للاستثمار في إنتاج السلع التصديرية .

يرتبط النمو الاقتصادي بشكل وثيق بالصادرات، وهذا ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخياً، فضلاً عن وجود العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت والتي أظهرت مدى الترابط بين الصادرات والنمو الاقتصادي من عدة زوايا منها قيمة الصادرات، هيكل الصادرات، تركيز الصادرات (العبدلي، ٢٠٠٥، ٨)، فقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية والتي تعتمد على فكرة التوازن الاقتصادي التلقائي، فهم ينادون بعدم تدخل الدولة في التجارة الخارجية، ومن أبرز مفكري هذه المدرسة

الاقتصـادي الشـهير (أدم سـميث A. Smith) الذي نادى بفكرة تقسـيم العمل الدولي، فهو يرى بأن التجـارة الخـارجيـة هي الأداة التي يتم بموجبهـا توزيع فـائض الإنتـاج، أمـا (دافيـد ريكـاردو D. Ricardo) فيرى بأن الدولة تتخصص في إنتاج السلع على أساس الميزة النسبية وليس المطلقة التي نادى بها سـميث، أهتم الكلاسـيك اهتماماً كبيراً في الصـادرات وفي مناقشـتهم أوضـحوا الدور الذي تؤديه في توسـيع القاعدة الإنتاجية والفوائد التي تنشـأ من الصـناعات التصـديرية والاسـتفادة من وفورات الحجم، فضـلاً عن دورها في تحقيق الاسـتخدام الأمثل للموارد المحلية وفي عملية تراكم رأس المال بالتشـجيع على التوسـع في نشـاط التصـنيع عموماً (سـعيدي، ٢٠٠٢، ٧)، وبعد أزمة الكسـاد العالمية سـنة ١٩٢٩ نشـرت النظرية العامة لـ (جون ما ينرد كينز J.M. Keynes) حول كيفية خلق طلب فعال يحدد مسـتوى النشـاط الاقتصـادي (بن سـاحة، ٢٠١٢ ، ٤٠)، فدالة الطلب الفعال عنده تتكون من المتغيرات الأتية :

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

إذ تشـير Y إلى حجم الطلب الكلي و C إلى الاسـتهلاك و I إلى الاسـتثمار و G إلى الإنفاق الحكومي، أما (X - M) فتشـير إلى صـافي التجارة الخارجية، أي الصـادرات مطروحاً منها الاسـتيرادات، أما في الاقتصـاد الحديث فقد اختلفت وجهة نظر المفكرين الاقتصـاديين المعاصـرين للصـادرات حول العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي، فيرى (كارل ماركس K. Marx) استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الاقتصـادية الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسـمالي بحسـب تعبيره، وما تقوم به من اسـتغلال ونهب لثروات الشـعوب الفقيرة، وما تستخدم من وسائل القهر، فضـلاً عن المنافسـة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على منـاطق النفوذ في الأسـواق، ويرى (ميردال Myrdal) بـأن تجـارة الـدول النـاميـة مع الـدول المتقدمة تعود عوائدها لصـالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صـناعة قوية ومتطورة وتقنيات حديثة ومتطورة لا تتوفر في الـدول النـاميـة، فـالتجـارة تؤدي الى تعميق الفجوة بينهمـا، فضـلاً عن أن صـادرات الدول النامية تتميز بطلب عديم المرونة، لأنها تعتمد في الغالب على مواد أولية خامة، في حين يرى (نركسه Nurkse) بأن التجارة الخارجية تعد أداة للنمو الاقتصادي ولتوزيع الموارد بشكل كفوء، وأسـتبعد إمكانية تحقيق نمو اقتصـادي في الدول النامية، فهي نظراً لما تتلقاه صـادراتها من حواجز عديدة في أسـواق الدول المتقدمة، ولما تواجه هذه الصـادرات في الأسـواق العالمية من عدة عقبات ولإنخفاض مسـتوى الكفاية الإنتاجية مقارنة مع نظيرتها المتقدمة. يعد (دونيس روبير تسـون D. R. Tsun) أول من أشـار إلى أن الصـادرات تؤدي دور كمحرك للنمو الاقتصـادي في مقالته المنشـورة سـنة ١٩٤٠ ثم جاءت محاولة (نركسـه Nurkse) لإثبات أن للصـادرات علاقة بالنمو المتحقق بالدول المنتجة للمواد الخام في النصـف الثاني من القرن التاسـع عشـر، وفي سـنة ١٩٧١ أوضح (بيلا بلاسا B. Balassa) وغيره من الاقتصاديين في دراستهم بأن نمو الصادرات ذو ارتباط وثيق مع النـاتج المحلي الإجمالي GDP وأن الدول التي سـجلت معدلات نمو مرتفعة هي التي تميل للتوسع في صادراتها، وأوضح (روبرت أمريR. Emery) في دراسته التي أجريت في سنة ١٩٦٧ وجود علاقة قوية بين تغير حجم الصـادرات ومسـتوى النمو الاقتصـادي والصـادرات عامل أسـاس لتحقيقه ، وأسـتخدم في دراسـته بيانات عن الصـادرات والناتج المحلي الحقيقي لخمسـين دولة للمدة (١٩٥٣– ١٩٦٣) توصـلت إلى وجود ارتبـاط قوي جداً بين الصـادرات والنمو الاقتصـادي (بلقلة،٢٠١٠، ١٣٣)، وفي دراسـة لكل من (لورنس وونسـتن Lawrence and Weinstein) سـنة ١٩٩٩ أشـاروا إلى أن الدول التي تميل إلى تنمية صـادراتها ينمو اقتصـادها بشكل سريع ويرافق هذا النمو زيادة كبيرة من اسـتيراداتها، ويرى (جليز وأخرون Giles and others) سـنة ١٩٩٥ بأن الدول النامية لا يمكنها الإنتاج بتكاليف منخفضـة تؤهلها لتصـدير منتجات تامة الصـنع للأسـواق

العالمية، فضـــلاً عن نمو احتياجاتها من المواد الغذائية إلى حد لا يمكن تلبيته عن طريق الإنتاج المحلي، فيتطلب الأمر اســـتيراده من الخارج، ويرى ايضـــاً بأن بعض الدول تحتاج إلى مواد خام تتوفر في الدول النامية تقوم بتصـدير ها للدول المتقدمة وبذلك تسـهم في عملية التصـدير في العملية التنموية لما تدره من العملات الأجنبية والتي تســتخدم كعنصـــر من عناصـــر الإنتاج لتمكينها من امتلاك معدات رأســمالية وخبرات إدارية وفنية من الدول الصــناعية. وأوضــح (تايلر Tyler) في دراسته لتحليل العلاقة بين النمو الاقتصـادي وتوسـع الصـادرات التي أجريت لخمس وخمسـين دولة نامية للمدة (١٩٦٠ – ١٩٧٧) بأن هناك ارتباطاً بين نمو الناتج المحلي الإجمالي GDP ونمو الناتج الصناعي ونمو الاستثمارات ونمو الصادرات الكلية ونمو الصادرات الصناعية .

٣. مفهوم تنمية الصادرات

إن مفهوم تنمية الصـادرات يعني أن يتم إضافة سلع غير تقليدية إلى قائمة الصـادرات والتوسع في الاستفادة من فرص التسويق والإنتاج والتقدم التقني ...الخ ويقتضي ذلك ترتيب الأولويات بهدف تعظيم هامش الربح للصـــادرات وتعزيز الاقتصـــاد المحلي، أي أن تنمية وتنويع الصـــادرات سـينتج عنها زيادة عوائد الصـــادرات (Salomon, 2010, 9)، ويشـــير بعض المحللين الاقتصـــاديين منهم (أيريك ســترويل E.Stroyl) إلى أن من المفيد للدول وفقاً للنظريات الكلاســيكية أن تتخصــص في إنتاج وتصـدير السـلع التي تتمتع بالميزة النسـبية، إلا أن التخصـص في الإنتاج والتعامل مع السـوق العالمية في الواقع سـيجعل الدول أكثر عرضـة للصـدمات الاقتصـادية (الحموي، ٢٠٠٦، ١٢)، في حين يعتقد البعض الآخر من المحللين الاقتصـــاديين أمثـال (مـاثيو بـازا M. Piazza) أن تنويع الصادرات واعتماد صادرات غير تقليدية يفترض أن يعزز من معدلات النمو بحسبان أن الصادرات التقليدية تكون عرضـــة لتقلبات الأســعار من جهة والتأثير بالظروف المناخية غير الملائمة من جهة أخرى، وعليه فإن تنمية وتنويع الصـــادرات من المرجح أن يســـهم في تحقيق درجة أعلى من النمو الاقتصادي (Herzer, 2006, 18). عموماً من غير المعقول أن تعتمد الدول على عدد قليل من السلع المصـدرة لأن ذلك يؤدي إلى إنتاج فائض من تلك السـلع لا يتوافق مع متطلبات السـوق، وينبغي أن يشـكل تنمية وتنويع الصـادرات الهدف الرئيس في اسـتراتيجية التنمية الاقتصـادية المحلية، وذلك لكي يتجنب المصـدرون مخاطر تقلبات الأسـعار، ومن ثم تدعيم تنافسـية الصـادرات المحلية في السـوق العالمية، والملاحظ أن معظم الدول التي تصـــدر عدداً قليلاً من الســـلع تكون أكثر عرضـــة لعدم الاستقرار في عوائد صادراتها. حرصت العديد من الدول وبخاصة النامية على انتهاج التصنيع بعدة طرق لتعظيم معـدلات النمو وإعـادة توزيع الـدخـل ولتحقيق هـذا التصـــنيع تبنـت نوعين من الاسـتراتيجيات، هما إحلال الاسـتيرادات وتشـجيع الصـادرات (بن سـاحة، ٢٠١٢، ٤٠)، إذ تتركز اســـتراتيجية إحلال الاســـتيرادات على تقليل حجم الاســـتيراد الكلي من الســـلع ومن ثم تخفيض المدفوعات المالية الخارجية، وتتضـمن أنشاء وتنمية صـناعات محلية لإنتاج سلع كانت تستورد سابقاً وبخاصـة الصـناعات الاسـتهلاكية على أمل إحلال الصـناعات الوسـيطة والرأسـمالية لاحقاً، ويميز الاقتصـــاديون بين مفهومين لاســـتراتيجية إحلال الاســـتيرادات هما المفهوم الضـــيق، ويتمثل في أن الإنتاج المحلي يحل محل الاسـتيرادات بشـكل يؤدي الى نقص مطلق في حجم الاسـتيراد، والمفهوم الواسع هو قيام الإنتاج المحلي بالتعويض عن الاستيرادات بحيث تستمر في الزيادة ولكن بمعدل يقل عن معـدل نمو النـاتج المحلي (Akbur, 2001, 25). اتجهـت العـديـد من الـدول النـاميـة بـاتجـاه استراتيجية تشجيع الصـادرات، وذلك بتشـجيع برامج الإصـلاح الاقتصـادي واتباع سياسـة صـناعية تقوم على استهداف الأسواق الخارجية بدل من الأسواق المحلية، ومنذ منتصف الستينيات من القرن الماضـــي بدأ التفكير الاقتصـــادي في العديد من الدول النامية تّبني اســـتراتيجية جديدة للتصـــنيع تقوم على تنمية وتنويع الصـادرات وتطويرها بهدف سـد العجز الذي تعاني منه موازين المدفوعات فيها،

وبدأت المنظمات والمؤسسات الدولية كافة بترويج لهذه الاستراتيجية ومنها البنك الدولي واليونيدو، يتفق العديد من الاقتصاديين على نجاح هذه الاستراتيجية فقد حققت زيادة في معدلات النمو الاقتصادي والتقدم التقني (Illescas, 2011, 16)، وبدأت الدول النامية بانتهاج استراتيجية التصنيع من التصدير لتحقيق عدة أهداف منها توفير المزيد من العملات الصعبة وتقليل الاعتماد على تصدير المواد الأولية الخامة وكذلك لمواجهة المشكلات التي تعاني منها موازين المدفوعات، لهذه الاستراتيجية فوائد جمة منها الاستفادة من وفورات الحجم الكبير والإنتاج وفقاً لتزايد الغلة وتخفيض التكاليف والأسعار، مما يؤدي الى زيادة القدرة التنافسية للسلع في الأسواق الخارجية، وهذا ما يشكل عملية تنموية تراكمية، والمنافسة تعمل على دفع القدرة الإنتاجية الوطنية من أجل تطبيق المعايير الحديثة واستخدام المزيد من التقنيات الحديثة المتطورة، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الكفاءة الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية ونمو قطاع الصادرات نتيجة الروابط الأمامية والخلفية للاقتصاد القومي، وبذلك يصبح قطاع التصدير قطاعاً قائداً للتنمية الاقتصادية (Arip, 2010, 25)، ومن أهم الدول التي نجحت في تطبيق هذه الاستراتيجية (ماليزيا، اليابان، كوريا الجنوبية، الهند، البرازيل، المكسيك، تايوان ...الخ) . تبين الادبيات الاقتصادية بانه لا يوجد اتفاق عام وواضح ومحدد لمفهوم التنافسية الدولية، فالبعض يربطه بالكلفة المنخفضة أو بسعر صرف حقيقي، والآخر يربطه بالتقنيات، إذ تناولته عدة دراسات نذكر منها مفهوم المنتدى الاقتصادي العالمي للقدرة التنافسية هو قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية بحيث تحقق فائضاً في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية (الخزرجي، ٢٠٠٧، ١٤٣) وهناك مفاهيم أخرى للمنتدى، أما مفهوم المعهد الدولي للإدارة والتنمية فهو قدرة الدولة على خلق قيمة مضافة تتمكن عن طريقها زيادة ثروتها القومية بإدارة الأموال وعمليات التشغيل بشكل فعال ومؤثر عالمياً ومحلياً أي بما تملكه الدولة من موارد طبيعية وعمال مدربة وخلق موارد إنتاج جديدة وانتهاج سياسات تستهدف اختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات والسعي نحو جذب الاستثمار الأجنبي المباشر(السواعي، ٢٠٠٨، ٢٧٨) . أما مفهوم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فهو الدرجة التي تستطيع الدولة في ظل أسواق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات وفي الوقت نفسه تحافظ على زيادة الدخل الحقيقي في الأجل الطويل، فقد أضاف هذا المفهوم ضرورة استخدام نجاح المنافسة في الأجل الطويل، مما يعطي طابعاً ديناميكياً، واستخدامه لمفهوم العدالة يعني إزالة كل انواع القيود المفروضة على الاستيرادات وعدم تقديم الدعم للصادرات (المعهد العربي، ٢٠٠٦، ٢٦)، ويمكن أن نميز ثلاثة مستويات للقدرة التنافسية، وهي القدرة التنافسية على مستوى المنشأة وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الدولة، إذ تتفق معظم الدراسات على أن القدرة التنافسية على مستوى المنشأة هي أفضل مستوى لتحديد مفهوم القدرة التنافسية، فالشركات وليست الدولة هي التي تتنافس في الأسواق الدولية، وفي دراسة قام بها (بورتر Porte) يشير إلى المفهوم الشامل للقدرة التنافسية على مستوى الدولة وهو زيادة الإنتاجية القومية وزيادة مستوى المعيشة، وأن النجاح يتوقف على قدرة الدولة على تحقيق ميزة تنافسية مستدامة في صناعة ما بتبني استراتيجية للمنافسة استناداً إلى متغيرات تقنية ومهارات مكتبية، فهو يرى بأن قدرة الدولة على إنتاج وتسويق سلع وخدمات ذات سعر منخفض وجودة عالية تتنافس في الأسواق الدولية بما يؤدي إلى زيادة مستوى الدخول الحقيقية للأفراد (Bebczuk, 2006, 23)، ومن أهم العوامل المؤثرة على القدرة التنافسية للدولة معدل الصادرات ومستوى تدفق الاستثمار الأجنبي، لما لها من آثار كبيرة على زيادة معدل الدخل الفردي إذا ما تم توجيهها الى قطاعات ذات قيمة مضافة.

٤. محددات تنمية الصادرات

تم مناقشة محددات تنمية الصادرات في الادبيات الاقتصادية، إذ هناك جملة من العوامل والقيود التي تحد من تنمية الصادرات، وهذه المحددات تؤدي دوراً رئيساً في نمط تنمية الصادرات ومنها مستوى التنمية الاقتصادية، ومتوسط نصيب الفرد من الدخل ومن الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وتنويع الإنتاج والصادرات من السلع الأولية إلى منتجات ثانوية أو قطاعات التعليم العالي ورأس المال المادي والبشري ونفقات البحث والتطوير ونمط الأفضليات وتوجيه التغييرات في الاستهلاك والتغيير في مرونات الطلب التي تؤثر في الإنتاجيات القطاعية، وتكوين بنية اقتصادية تتلاءم مع التطور التقني والتقنيات الحديثة لمواكبة تطورات العصر، إذا تم توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر نحو استغلال الموارد الطبيعية، والتعريفة الكمركية وتكاليف النقل وتكاليف دخول الأسواق العالمية وسعر الصرف، وتحرير التجارة يؤدي إلى خفض الرسوم الكمركية لتحسين الوصول إلى الأسواق الخارجية، الأمر الذي سيؤدي إلى مواجهة الطلب الأكثر تنوعاً، والمهارات الفنية والإدارية والسياسة الاقتصادية للدولة . إن تنمية الصادرات تعمل أساساً على زيادة قدرة المؤسسات المحلية للوصول إلى الأسواق العالمية، ومن ثم المنافسة فيها، فضلاً عن تحسين نوعية الإنتاج واستخدام التقنيات الحديثة المتطورة، فهي تحتاج إلى صياغة استراتيجية صناعية ملائمة تؤدي الى تنويع وتنمية الإنتاج بهدف التصدير .

٥. الدراسات السابقة

تم مناقشة علاقة تنمية الصادرات بالنمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية منها على سبيل المثال لا الحصر دراسة (Marhubi) سنة ٢٠٠٠، إذ استخدم عينة متألفة من ٩١ دولة للمدة (١٩٦١- ١٩٨٨) ومعادلة الانحدار، وتوصل الى وجود علاقة بين النمو وتنمية الصادرات، ودراسة سعيدي ٢٠٠٢ عن تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، إذ أوضحت علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي للدول النامية ودورها في معالجة الاختلالات البنيوية في اقتصادات هذه الدول، وناقشت نظام الحوافز ومدى فاعليته في تشجيع وتنمية الصادرات غير التقليدية، وتوصلت إلى أن نظام الحوافز أسهم في خلق منتجات ذات جودة وسعر مناسبين يمكنان من دخول الأسواق العالمية، فضلاً عن أنها ناقشت تنمية الصادرات في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية والتكتلات الاقتصادية التي تسيطر على العلاقات التجارية الدولية، ودراسة السكران ٢٠٠٢عن علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي العربي للمدة (١٩٧٠- ١٩٩٩)، وتوصلت إلى وجود علاقة تبادلية بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي في الأجل القصير. ودراسة يدرمان ومالوني ٢٠٠٣وجدت علاقة سلبية بين تركيز الصادرات والناتج المحلي الإجمالي ونمو نصيب الفرد في بيانات المقطع العرضي . ودراسة هوسمان ورودريك ٢٠٠٣ بتحليل العلاقة بين فوائد تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي بتطوير الإطار النظري والتقديرات التجريبية. ودراسة صديق ٢٠٠٥عن العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة السعودية والسودان، فقد توصلت إلى أن السعودية تعتمد وبشكل كبير على الصادرات النفطية، وهي من أهم العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وهذا ما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط، أما الاقتصاد السوداني فيعتمد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي رغم ضعف مردوديته وكذلك ضعف مردودية التجارة الخارجية من العملات الأجنبية لمواجهة الاستيرادات التي تشكل نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي GDP ، لذلك سعت كل دولة لتطبيق سياسة تهدف إلى تنمية صادراتها، كما تم إجراء عدة اختبارات إحصائية بطريقة المربعات الصغرى بموجب البيانات المتاحة لكل دول العينة، ودراسة كل من (HERZER ونوفاك – ليمان ٢٠٠٦) تحليل العلاقة بين تنويع الصادرات والنمو الاقتصادي في شيلي، ودراسة الخثلان ٢٠٠٩حول إشكالية العلاقة بين الصادرات الأولية والنمو

الاقتصـــادي في الدول الآخذة بالنمو توصـــلت إلى وجود علاقة ســـلبية بين نمو الصـــادرات الأولية والناتج المحلي الإجمالي في المغرب، وتشـمل الصـادرات الأولية بحسـب التصـفيف الموحد للتجارة (صناعة الأغذية والمواد الزراعية الخامة والوقود والخامات والمعادن) .

٦. طبيعة وخصائص الاقتصاد الماليزي بإيجاز

انصـب اهتمام الحكومة الماليزية على تعزيز النمو الاقتصـادي بتنمية مشـاريع البنى التحتية، وحققت نجاحاً في هذا المجال، واتجهت نحو خطة واسـعة للتنمية طويلة الأجل تضـمنت اسـتراتيجية واســعة هدفها التكامل الاقتصـــادي بتعزيز النمو الاقتصـــادي والســـعي الجاد للقضـــاء على العجز والتخلف، وســـميت هذه الاســـتراتيجية بالســـياســـة الاقتصـــادية الجديدة، إذ تتميز بتحرير التجارة الخارجية وسعر الصـرف التنافسـي والتوازن المالي للسياسات النقدية، واسفرت عنها نتائج إيجابية . مرت مـاليزيـا بعدة تغييرات بنيويـة ومع مرور الزمن أثبتت الأثر الإيجـابي في تنويع صـــــادراتهـا والتركيز على الصـناعات ذات القيمة المضـافة للاقتصـاد، وكان محور سـياسـتها الاقتصـادية يدور حول تحفيز الصـادرات وتشـجيع الاسـتثمار الأجنبي المباشـر، واسـتطاعت تنويع صـادراتها وتناقص الاعتماد على مدخولات بيع المواد الأولية، وأن تنجو من الآثار الســـلبية لتقلبات أســـعار بيع المواد الأولية وأسـعار الصـرف، واتخذت عدة إجراءات وقوانين منها قانون الاسـتثمار الأجنبي المباشـر الذي كان له الأثر الأكبر في تشـجيع الاسـتثمار المحلي لإقامة المصـانع المخصـصـة للتصـدير مع وجود السياسات التحفيزية لترويج وتنمية وتنويع الصادرات، مما أدى ذلك إلى التحول نحو التصدير والابتعاد عن الاعتماد شـبه الكلي على بيع المواد الأولية مقابل اسـتيراد الآلات والمعدات ذات صـلة بمصـانع التصـدير، ولذلك هناك علاقة طردية بين حجم الصـادرات الصـناعية وحجم الاسـتيرادات لتلك الآلات والمعدات والتقنيات الإنتاجية للمصـــانع التصـــديرية . تمتلك ماليزيا موارد طبيعية في مجالات الزراعة والغابات والمعادن، وهي واحدة من أهم مصـــدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل والاخشـاب والكاكاو والفلفل والاناناس والتبغ، يعد كل من القصـدير والنفط المصـدرين الرئيسـين في الاقتصـاد الماليزي، فضـلاً عن أنها تعد من الدول الأسـيوية ذات تجربة رائدة في مجال التصـنيع، إذ طورت صـــناعتها من تلك التي تعتمد على كثافة العمل الى صـــناعات تركز على كثافة رأس المال، كالصـــناعات التقنية التي لها قيمة مضـــافة. في العقود الاخيرة قامت معظم الدول النامية بالعديد من الاصـلاحات البنيوية التي استهدفت تحسين الأداء الاقتصادي وبخاصة تنمية وتنويع الصادرات ومن أهم الاصـــلاحات الاقتصـــادية تلك المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية والتكامل الاقتصـــادي وتنمية وتنويع الصـادرات بهدف تحقيق أفضـل مسـتويات من الدخل القومي، بناءً على ذلك تم التوسـع في مجال الابحاث العلمية ورصـد مبالغ كبيرة من أجل تحقيق نمو اقتصـادي مسـتمر، وأن عملية تنمية وتنويع الصـــادرات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحرير التجارة الخارجية والتخصـــص، وأن التخصـــص بدرجة عالية على موارد محددة في قطاعات محددة يؤدي إلى عواقب وخيمة كالصـدمات الاقتصـادية التي يتعرض لها الاقتصـــاد القومي، وأن تنمية وتنويع الصـــادرات يمكن أن يأخذ أشـــكالاً وأبعاداً متعددة، والادب الاقتصـــادي يشـــير إلى العديد من الدراســـات والابحاث التي أثبتت الأثر الإيجابي لتنمية وتنويع الصـادرات في النمو الاقتصـادي، وكانت ماليزيا إحدى دول شـرق آسـيا التي اسـتفادت من هذه الدراسات والابحاث (Binti, 2011, 15) .

ثانياً- تقدير أثر تنمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (١٩٩٠-٢٠١٤)

١. صياغة وتوصيف الأنموذج المستخدم

لدراســة العلاقة بين المتغيرات الاقتصــادية المتعلقة بالتجارة الخارجية والنمو الاقتصــادي تم اللجوء إلى اســتخدام أســاليب القياس الاقتصــادي بدمج منطوق النظرية الاقتصــادية والإحصــاء الرياضـي (السيفو، ٢٠٠٦، ٢٦)، وتحدد العلاقة الدالية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بجمع

وتبويب ومعالجة البيانات بهدف تقدير معلمات الأنموذج باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة في القياس الاقتصادي والاختبارات الإحصائية (F, SE, T, R^2) لتحديد مستوى معنوية الأنموذج ككل أو المتغيرات المستقلة (بخيت وفتح الله، ٢٠٠٧، ٧٤) ومعالجة المشاكل القياسية كمشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة باختبار كلاين (Klein Test) ومشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية باختبار دربن واطسون D.W (إبراهيم وآخرون، ٢٠٠٢، ٢٣٨)، اعتماداً على أنموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير المعلمات وبطريقة المربعات الصغرى (O L S) سواء للدوال الخطية أو غير الخطية (كاظم، ٢٠٠٥، ١١٦) وبرنامج (Minitab)، وقد تم التوصل إلى أفضل الصيغ التي تعبر عن هذه العلاقة الدالية، والأنموذج القياسي المستخدم هو :

$$GDP = B_0 + B_1 X_1 + B_2 X_2 + B_3 X_3 + B_4 X_4 + B_5 X_5 + Ui$$

GDP = المتغير المعتمد ممثلاً بمعدل النمو الاقتصادي
X_1 = معدل نمو الصادرات
X_2 = سعر الصرف
X_3 = الازمات الاقتصادية
X_4 = نسبة الصادرات إلى GDP
X_5 = نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP
Ui = المتغيرات العشوائية
B_0 ، B_1 ، B_2 ، B_3 ، B_4 = معلمات الانحدار

٢. تحليل نتائج تقدير أثر تنمية الصادرات في النمو الاقتصادي في ماليزيا للمدة (١٩٩٠- ٢٠١٤)

الجدول ١
اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test)

المستوى			فروق الاولى		
بدون ميل ومقطع	مع ميل	ميل ومقطع	بدون ميل ومقطع	مع ميل	ميل ومقطع
GDP - 1.055 P 0.25	- 4.03 0.00	- 4.633 0.00	----------	--------	---------
X1 - 2.178 P 0.03	- 3.292 0.02	- 4.846 0.00	-------	-------	--------
X2 0.122 P 0.71	- 1.468 0.53	-1.048 0.91	-4.172 0.000	-4.089 0.000	-4.134 0.01
X3 3.810 P 0 .99	- 0.012 0.94	- 2.245 0.44	- 3.094 0.000	- 4.682 0.000	- 4.632 0.000
X4 0.329 P 0.77	- 1.816 0.36	- 0.692 0.96	- 3.439 0.000	- 3.364 0.02	- 4.101 0.02
X5 - 0.800 P 0.35	- 2.587 0.10	- 3.470 0.06	- 5.826 0.000	- 5.687 0.000	- 5.538 0.000

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج البرنامج الاحصائي Eviews 7

نلاحظ من الجدول ١ أن معدل النمو الاقتصادي GDP ومعدل نمو الصادرات X_1 مستقران عند المستوى نفسه لأن قيمة الاحتمالية لقيمة (P) لهذه المتغيرات أقل من (0.05)، أما بقية

المتغيرات الاقتصادية فتستقر عند الفروق الاولى لأن نسبة الاحتمالية لقيمة (P) عن المستوى نفسه تكون أعلى من (0.05) وتستقر عند الفرق الاول بسبب انخفاض قيمة الاحتمالية لقيمة (P) عن (0.05)، لذا يجب أخذ اختبار التكامل المشترك .

الجدول ٢

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0004	69.81889	91.11368	0.842020	None *
0.0418	47.85613	48.67213	0.590612	At most 1 *
0.0769	29.79707	28.13100	0.532752	At most 2
0.2353	15.49471	10.63040	0.368055	At most 3
0.7849	3.841466	0.074490	0.003233	At most 4

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 03/20/19 Time: 12:56
Sample: 1 25
Included observations: 25

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0004	4.188795	0.069022	0.289118	X1
0.0097	-2.832415	1.036182	-2.934898	X2
0.0016	3.610876	3.663883	13.22983	C

6.288013	Mean dependent var	0.676505	R-squared
4.027284	S.D. dependent var	0.647096	Adjusted R-squared
4.694668	Akaike info criterion	2.392436	S.E. of regression
4.840933	Schwarz criterion	125.9225	Sum squared resid
4.735236	Hannan-Quinn criter.	-55.68335	Log likelihood
1.956560	Durbin-Watson stat	23.00361	F-statistic
		0.000004	Prob(F-statistic)

يتضح من الجدول ٢ والخاص بإحصائية الأثر (Trace Test) أن هنالك تكاملاً مشتركاً عند متجه واحد وأن نسبة الاحتمالية للقيمة المميزة عند عدم وجود متجه ووجود متجه واحد اقل من (0.05) وبعد ذلك تصبح أعلى من (0.05) مما يدل على وجود علاقة أجل طويل غير زائفة.

$GDP = 13.22 + 0.29\ X_1 - 2.93\ X_2$

T = (3.61) (4.19) (- 2.83)

F = 23. 00 R-Sq = 0.68 R-Sq (adj) = 0.66

D.W = 1.96

ثالثاً- النتائج والمقترحات

١. النتائج

١. تعد الصادرات مؤشراً من مؤشرات النمو الاقتصادي فهي محرك له، إذ تحتل أهمية بالغة في التجارة الخارجية، لأنها تؤدي دوراً مهماً في مجال التنافسية في الأسواق العالمية.

٢. أصبحت مسألة تنمية الصادرات ضرورية جداً لأن الاعتماد على نوع محدد من الصادرات سيجعل الدول التي تتبع هذه السياسة أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وعدم تلبية متطلبات الأسواق العالمية نتيجة التطورات الكبيرة في التقنيات الحديثة والمتطورة، وسيطرت الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق العالمية ومشكلات اقتصادية متعددة وعواقب وخيمة وعدم القدرة على التنافس فيها.

٣. إن لتنمية الصادرات آثاراً إيجابية على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل بالاعتماد على جملة من السياسات والأليات لتنفيذها.

٤. يتبين من تحليل نتائج التقدير القياسية لأثر عدد من المتغيرات الاقتصادية المستقلة في المتغير التابع للمدة (١٩٩٠ – ٢٠١٤) أن تأثير معدل نمو الصادرات في معدل النمو الاقتصادي إيجابي ومعنوي، في حين أن تأثير سعر الصرف في معدل النمو الاقتصادي سلبي ومعنوي، وهذا يتطابق مع منطوق النظرية الاقتصادية ومع فرضية البحث. أما تأثير كل من الازمات الاقتصادية ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى GDP غير معنوي، لذلك تم استبعادهم من الأنموذج .

٢. المقترحات

١. الاهتمام الكبير بتنمية وتنويع صادرات الدول النامية والتركيز على التصنيع من أجل التصدير وليس الاعتماد على الصادرات الأحادية الجانب (الصادرات الأولية كالنفط والمعادن كمواد أولية خامة)، لأن الاعتماد على هذا النوع من الصادرات سيجعل الدول التي تتبع هذه السياسة أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية ولتقلبات الأسعار وعدم القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

٢. ينبغي على الدول النامية القيام بالعديد من الإصلاحات البنيوية لتحسين الأداء الاقتصادي وبخاصة في مجال تنمية وتنويع الصادرات، وذلك بتحرير التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي وتحقيق أفضل مستويات الدخل القومي، فضلاً عن التوسع في مجال الابحاث العلمية والدراسات الاكاديمية لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، وبما أن ماليزيا قطعت أشواطاً مهمة فلابد من الاستفادة من تجربتها في هذا المجال.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية

١. إبراهيم، بسام يونس وآخرون، ٢٠٠٢، الاقتصاد القياسي، دار غزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، السودان.

٢. الجوالي، عبد الوهاب ذنون سعدون، ٢٠٠٨، السياسة الصناعية في ظل استراتيجية تشجيع التصدير وأثرها في النمو الاقتصادي- دراسة تجريبية لدول شرق أسيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق .

٣. بخيت، حسين علي وسحر فتح الله، ٢٠٠٧، مقدمة في الاقتصاد القياسي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بغداد، العراق .

٤. بلقلة، ابراهيم، ٢٠١٠، أليات تنويع الصادرات خارج المحرقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر .
٥. حاجي، انمار أمين، ٢٠٠٥، الصادرات الصناعية وأثرها في تغيير هيكل الناتج المحلي الإجمالي للمدة (١٩٨٠– ٢٠٠٢) الأردن حالة دراسية، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، العدد ٧٩، المجلد ٢٧.
٦. حشمة، عبد الحميد، ٢٠١٣، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة – دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
٧. الحموي، بشير، ٢٠٠٦، تنويع الصادرات الزراعية السورية، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (N A P C).
٨. الخزرجي، ليلى عاشور حاجم، ٢٠٠٧، القدرة التنافسية للصادرات العربية في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي- دول عربية مختارة، أطروحة دكتوراه فلسفة في الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، العراق .
٩. بن ساحة، مصطفى، ٢٠١٢، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة حالة المؤسسات الصغير والمتوسطة، رسالة ماجستير اقتصاد، معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر .
١٠. سعيدي، وصاف، ٢٠٠٢، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر – الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة ، الجزائر .
١١. السكران، عبدا لله سليمان، ٢٠٠٢، دراسة علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (١٩٧٠ – ١٩٩٩)، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد الرابع، العدد الثامن، جامعة الملك سعود، السعودية .
١٢. السواعي، خالد محمد ،٢٠٠٨، دور الصادرات في النمو الاقتصادي- دراسة حالة منطقة غرب أسيا، دراسات ، مجلة العلوم الادارية، المجلد ٣٥ العدد ٢، الجامعة الأردنية ، الأردن .
١٣. السيفو، وليد إسماعيل وآخرون، ٢٠٠٦، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي ، ط١،الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية ، عمان ، الاردن .
١٤. صديق، ثريا حسن، ٢٠٠٥، العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي تجربة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان- دراسة قياسية، ملخص رسالة ماجستير، السلسلة العلمية لجمعية الاقتصاد السعودية، المجلد السادس، العدد الحادي عشر، كلية العلوم الإدارية ، جامعة الملك سعود، السعودية .
١٥. صواليلي، صدر الدين، ٢٠٠٧، النمو والتجارة الدولية في الدول النامية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر .
١٦. العبدلي، عابد بن عابد، ٢٠٠٥، تقدير اثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، السنة التاسعة، العدد ٢٧ .
١٧. غزال، قيس ناظم، ٢٠٠٤، أثر صادرات العراق الاستخراجية في النمو الاقتصادي للمدة (١٩٧٠ - ٢٠٠٠)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٧٤، العدد ٢٦، جامعة الموصل، العراق.
١٨. كاظم، أموري هادي، ٢٠٠٥، مقدمة في القياس الاقتصادي، دار ابن الأثير للطباعة والنشر جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق .
١٩. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ٢٠٠٦، الاساليب الحديثة لتنمية الصادرات، العدد ٥٠، السنة الخامسة.

ثانياً -المراجع باللغة الأنكليزية

1. A. A. Pacbeco, M. D. Pierola, 2008, Patterns of Export Diversification in Developing countries: Intensive and Extensive Margins, The World Bank International Trade Development .
2. A. Aditya, S.S. Roy , 2011, Export Diversification and Economic Growth : Evidence From Cross - Country Analysis, Jadavpur University, Kolkata .
3. A. S. Dogruel, M. Tekce , 2011, Trade Liberalization and Export Diversification in Selected MENA Countries, Topics in Middle Eastern and African Economies, Vol 13.
4. D. Herzer, F, Nowak Lehmann , 2006, Export Diversification, Externalities and Growth in Chile,
5. F.F Binti, 2011, Export Diversification in East Asian Economies: Some Factors Affecting the Scenario, International Journal of Social Science and humanity, Vol 1,No1 .
6. F.F Binti, 2011, Pattern and Determinants of Export Diversification in East Asian Economies, International Conference on Social and humanity, IPEDR Vol 5, IACSIT Press, Singapore, Waseda University .
7. H. Hesse, 2007, Export Diversification and Economic Growth, Yale University, International Monetary Fund .
8. J. Illescas, C. F. Jaramillo, 2011, Export Growth and Diversification : The Case of Peru, The World bank .
9. M. Matthee, W. Naude, 2007, Export Diversification and Regional Growth, Empirical Evidence from South Africa, United Nations University, UNU – WIDER .
10. M. A. Arip and Athers, 2010, Export Diversification and Economic Growth in Malaysia, Unimas , Reitaku University, MPRA .
11. M. Akbar, and Athers, 2001, Export Diversification and the Structural Dynamics in the Growth Process: The Case of Pakistan, the Pakistan Development Review, Vol 39, No4.
12. M. R. Agosin, 2007, Export Diversification and Growth in Emerging Economies, Economy Negocios , University of Chile .
13. M. R. Agosin, and Athers, 2009, Determinants of Export Diversification around the World: 1962-2000, Economy Negocios , University of Chile .
14. R.N. Bebczuk, N.D. Berrettoni, 2006, Explaining Export Diversification: An Empirical Analysis, CAF , Research Program on Development Issues, Argentina .
15. S. Salomen, 2010, A Primer on Export Diversification: Key Concepts, Theoretical Underpinnings and Empirical Evidence, Growth and Crisis Unit, The World Bank Institute .
16. United Nations, 2004, Export Diversification and Economic Growth: The Experience of Selected least Developed Countries, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, No 24 .

ثالثاً- الانترنت

1. The World Bank Group – World Tables 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014 .
2. World Bank Data Bases .
3. World Development WDI Statistics .